



أولاً

المحور الإقتصادي والمالي والمصرفي



**قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي
والنمو الاقتصادي في العراق
للمدة (1990-2014)**

**الأستاذ الدكتور
فارس كريم بريهي
المدرس المساعد
حسن خلف راضي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد**

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين مكونات الطلب الكلي، والناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام بيانات السلسلة الزمنية بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية واستخدام نموذج توزيع الابطاء (ARDL)، واستخدام نموذج ديكي-فولر الموسع لاختبار استقرار جذر الوحدة، وظهرت جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الاول باستخدام نموذج ديكي-فولر الموسع لاختبار استقرار جذر الوحدة، واختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الامد (التكامل المشترك) بين المتغيرات واختبار السببية لتلك المتغيرات إذ اوضحت الاختبارات وجود اثر موجب ومعنوي من قبل الانفاق الحكومي في الامد القصير. ووجود اثر سالب ومعنوي للطلب الحكومي على الناتج خلال الامد الطويل، ما يعني ان النمو يضمحل نتيجة زيادة الطلب الحكومي لكون الجهاز الانتاجي غير مرن ومعتل بسبب توقف معظم النشاطات الانتاجية وان الإيرادات النفطية تعوض النقص في اشباع الطلب المحلي. اما بقية المتغيرات فقد كانت عديمة الاثر في الامدين القصير والطويل.

Abstract

The present study aims to examine the relationship between the components of the aggregate demands and the gross domestic product (GDP) in Iraq for the period (1990-2014). The study uses the time series data at the current prices in a logarithmic form in addition to the distribution of delay model. The expanded Dickey-Fuller model was used to test whether the unit root is stationary which showed that all the studied variables were stationary at the first difference.

In addition, the long and short run equilibrium relationship between these variables were studied along with the causality test of the variables. The Tests showed that the governmental expenditure has positive impact in the short run and negative effect on the governmental demand for the gross domestic product (GDP) for the long run. That means the growth decays as the governmental demand increases due to the inflexibility of production system because the productive activities are stopped and the oil revenues compensate the shortage in the domestic demands. The rest of the variables had no effect on the gross domestic product.

الكلمات المفتاحية : مكونات الطلب الكلي، النمو الاقتصادي، نموذج توزيع الابطاء (ARDL)، استقرار جذر الوحدة (Stationary Unit Roots)، التكامل المشترك (Co-integration)، سببية كرانجر Granger Causality، العلاقة التوازنية طويلة الامد بين الطلب الحكومي، الطلب الخاص صافي قيمة الصادرات والناتج (GDP)

المقدمة

تعد مكونات الطلب الكلي مؤشر مهم يشير الى مجموع الطلب على السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد، ويقاس بواسطة مجموع الانفاق الكلي من قبل المجتمع على السلع والخدمات، ان الاهتمام بمكونات الطلب الكلي قد يوفر معلومات مهمة ومفيدة لفهم اداء النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، فالنمو الاقتصادي. يمثل الزيادة في الناتج الحقيقي. وهو ما يعني زيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد. فمعدل النمو الاقتصادي يقيس نسبة الزيادة السنوية في الناتج الحقيقي، ان زيادة الطلب الكلي ترمي الى تحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة واستحثاثه نحو الزيادة حسب ما تشير اليه الادبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي بوجود علاقة بين الزيادة في مكونات الطلب الكلي ونمو الناتج، ولكن قد لا تكون هذه الزيادة حكما مطلقا في الاقتصادات الربعية كما هو الحال في الاقتصاد العراقي، ولغرض الوقوف على اختبار هذه العلاقة وتحليلها تم اختيار هذا الموضوع.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في إمكانية الإجابة عن: هل استطاعت مكونات الطلب الكلي من مجاراة او مواكبة النمو في الاقتصاد العراقي الربعي؟

فرضية الدراسة

ضعف العلاقة بين تأثير مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014).

أهداف الدراسة

أ. تحليل مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)

ب. ايجاد العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الاجل بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

الدراسة تغطي المدة الزمنية (1990-2014) لبيان اثر النمو المحفز من مكون أو أكثر من مكونات الطلب الكلي في الناتج وايجاد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية واستكشاف اتجاه تلك العلاقات في الاقتصاد العراقي منهجية الدراسة

إن الأسلوب الذي انتهجه الباحث في التحليل يعتمد على الاسلوب الكمي، الذي تستخدم فيه الأساليب الإحصائية في بناء النماذج القياسية لمكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي واختبارها، لا سيما وان هنالك علاقة سببية بين متغيرات الطلب الكلي و النمو الاقتصادي.

هيكلية الدراسة

للتحقق واختبار الفرضية والوصول للهدف، قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور، الاول يناقش المعالجة المفاهيمية لمكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي. اما الثاني يتناول الجانب التطبيقي باستخدام نموذج توزيع الابطاء (ARDL) والمحور الثالث يناقش اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية السابقة تحديد العلاقة بين مكون من مكونات الطلب الكلي وهو الانفاق الحكومي وبين الناتج الحقيقي على المدى القصير والطويل وفي بلدان مختلفة نذكر منها:

1. ركز (Biswal et al) (Biswal) وآخرون عام (1990) على اختبار وتفحص العلاقة بين الدخل القومي والانفاق الحكومي في كندا للمدة من (1950-1995) في الاجل القصير والطويل، توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة بين المتغيرين فقط في الامد الطويل.

2. توصل (stalla kargianni) (Stalla Kara Gianni, 1999) في عام (1999) الى التحقق من صحة قانون فاجنر في دول الاتحاد الاوربي (15) للمدة (1949-1998) والعلاقة بين الانفاق والدخل القومي على المدى الطويل، باستخدام ثلاثة من اساليب الاقتصاد القياسي الاكثر تقدماً من نماذج اختبار الاستقرار والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وباعتماد ست دوال بديلة، وكانت نتائج الدراسة غامضة، اي عدم التوصل الى نتائج واضحة .
3. بين (Ali Othman) (al-hakami, 2002,p105-144) عام (2002)، في دراسة له على الاقتصاد السعودي مدى العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية للمدة (1965-1996)، اعتمدت في الدراسة على التقنيات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة، وتوصل في نتائجه بوجود علاقة سببية احادية الاتجاه من النتائج المحلي الاجمالي الى الانفاق الحكومي خلال تلك المدة، مما يعني ان الانفاق الحكومي يعتمد على الناتج المحلي الاجمالي وبما يؤيد قانون فاجنر، حيث ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تسبب زيادة الانفاق الحكومي.
4. نظر (A F . Fairs) (Al-fairs, 2002,p34) عام (2002)، في طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1970-1997) مستندا على منهجية التكامل المشترك متعدد المتغيرات، وكانت من نتائج دراسته، ان الدخل القومي عامل ذو اهمية في زيادة دور الحكومة في تحفيز واستحداث النمو، ووجود علاقة في الامد الطويل بين الدخل القومي والانفاق الحكومي بالنسبة لكل بلدان دول مجلس التعاون الخليجي .
5. تعرض (Jodylyn M . Quijand) (Jodylyn.M.Quijino, 2005) عام (2005)، في دراسته باستخدام اختبار سببية جرانجر والتكامل المشترك واسلوب تصحيح الخطأ (Ecm) لبيان مدى العلاقة الطويلة الامد بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفلبين للمدة (1980-2004) وتوصل في النتائج الى ان التغيرات خلال المدى القصير في الناتج الحقيقي لها اثار ايجابية كبيرة على زيادة الانفاق الحكومي في الفلبين .
6. استهدف (Ergum Dogan , Tang) (Ergun Dogan, 2006) عام (2006) في هذه الدراسة تحديد اتجاه السببية بين الناتج الحقيقي والانفاق الحكومي عن طريق فحص فرضية فاجنر وخمسة بلدان (تايلند، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، اندونيسيا) لمدة اربعة عقود ماضية، وتوصلت الدراسة في النتائج لاختبارات جرانجر السببية بعدم وجود علاقة سببية تتجه من الدخل الحقيقي للفرد باتجاه الانفاق الحكومي لكل فرد عدا الفلبين، اي بمعنى ان الانفاق الحكومي لا يؤدي دوراً بارزاً في تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان الخمسة (باستثناء الفلبين) .
7. تناول (Dimitrios sideris) (Sideris, 2006,p908-724) عام (2006) في هذه الدراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج الحقيقي في اليونان للمدة (1833-1938) واسفرت النتائج عن وجود علاقة بين الناتج الحقيقي والنمو يتوافق مع افتراض فاجنر .
8. اختبر (Bernardin Akitoby , et al) (Bernardino Akitoby, 2006,p908-724) وآخرون عام (2006) العلاقة بين الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي في الامدين القصير والطويل لبلدان نامية في (51) بلداً، اسفرت النتائج عن وجود ادلة تظهر اتجاه زيادة الانفاق الحكومي عبر الزمن، ويعني ذلك وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الناتج المحلي الاجمالي والنمو وفقاً لقانون فاجنر .
9. استخدم (Sinha Dipendra) (sinha, 2007) عام (2007) باستخدام الاساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج للفرد في تايلند، اسفرت هذه النتائج عن عدم وجود سببية في كلا الاتجاهين (GDP) والانفاق

الحكومي، ووضح اختبار (ARDL) للتكامل المشترك وجود أدلة ضعيفة للعلاقة بين المتغيرات المدروسة في الامد الطويل .

10. استكشف (Satish verma , Rahul) (stish verma, 2010,p77-91) عام (2010) العلاقة بين الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي في الهند للمدة ((1950-1980)، وظهرت النتائج عن وجود علاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو الانفاق الحكومي خلال الامد الطويل في فترة ما قبل وما بعد الاصلاحات .

11. في دراسة (Barbosa-Filho, 2004)، عن نموذج الطلب المحفز عندما يكون الانفاق الرأسمالي والاستهلاكي محدد للنمو وتوزيع الدخل. تحلل الدراسة الاثار المترتبة على البدائل النظرية لتحديد الدخل (الطلب الفعال) والتوزيع (التفاوت الاجتماعي) . (solow, 1956 , p 231)

وتوصلت الدراسة الى النتائج الرئيسة الآتية :

أ. الطلب المحفز للنمو يعتمد بشكل حاسم على شدة تأثير معجل الدخل على الاستثمار وعلى استمرارية الطلب الفعال بالنسبة للتغيرات في توزيع الدخل وعلى الاستجابة في التوزيع للتغيرات في الطلب الفعال.

ب. في حالة وجود صدمة للطلب المحفز للنمو وتوزيع الدخل فالتقارب قد ينطوي على حالة الاستقرار والاستفادة من القدرات الانتاجية وحصة العمل من الدخل.

ج. ان انعكاس الصدمات الخارجية على الطلب الفعال وتأثيرها على النمو و التوزيع ربما يختلف بحسب طبيعة المصدر (التغير في الانفاق الرأسمالي والاستهلاكي).

12. ركز (Ogbagu Matthew I . & Ekpenyong Udom I) على اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، تناولت الدراسة اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ،وقياس اثار الانفاق الحكومي الجاري والانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الامدين القصير والطويل. باستعمال بيانات من 1970-2014 لتقدير العلاقة وباستخدام نموذج توزيع الابطاء (ARDL) او طريقة (اختبار Pound) لاعادة التكامل. وجد ان الانفاق الحكومي الجاري يكون له اثر ايجابي بالآمد الطويل على (GDP) وكان اثر الانفاق الرأسمالي في الامد القصير سلبي ويختفي هذا الاثر في الامد الطويل، كما ان اختبار السببية (TODA – YAMA Moto) اوضح لنا احادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي الى الانفاق الحكومي (فرضية فاجنر) وفي ختام الدراسة اوصت بانه على السياسات ان تكون موجهة نحو التطبيق الكامل للمشروع الرأسمالي والذي يكون مقيداً بالميزانية (Matthew, 2015 , p2-20) .

13. بادر Nwabueze Joy chioma، بدراسة في 2009 تحليل الانحدار للتحقق من العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي الاسري في نيجيريا باستخدام بيانات من 1994-2007 ومن الدراسة تم الحصول على قيمة (0.0514) تمثل معامل الانحدار مما يدل على ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لها تأثير قليل جداً على الانفاق الاستهلاكي الشخصي ومعامل التفسير ضعيف جداً (0.035) ويعني ان الناتج يتأثر بـ 3.5% فقط عبر الانفاق الاستهلاكي الشخصي النيجيري.

من نتائج الدراسة زيادة الانفاق على الموارد البشرية واعطائها الاولوية، ويعد الناتج المحلي الاجمالي مؤشر للنمو الاقتصادي، وتحتاج الحكومة الى زيادة الاستثمار في المخزون، وان الانفاق المحلي وزيادة الانتاجية وتوزيع الاقتصاد كلها تؤدي الى زيادة الانفاق على الاستهلاك والحد من البطالة والزيادة في قوة العمل وزيادة الصادرات والاقبال من الاستيرادات الكبيرة .

وبهذه الاجراءات يمكن للاقتصاد النمو وتحسين مستوى المعيشة، وتؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي، ومن نتائج الدراسة هي: ان زيادة GDP ليس بالضرورة يؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي، ومن الدراسة اظهرت المعلمات انه لا يوجد دلالة احصائية قوية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي في نيجيريا (chioma, 2009).

14. تركز الدراسة التي قام (الغالب، 2011، ص29-50) على تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1975-2010) في الامدين الطويل والقصير، واختبرت النظرية الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث ان النظرية الكينزية ترى ان السببية الموجبة تتجه من الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي، في حين في ظل فرضية فاجنر تتجه السببية من الناتج المحلي الاجمالي الى الانفاق الحكومي، وتم استخدام الاساليب القياسية مثل اختبار استقرار السلسلة الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل -كرانجر ونموذج تصحيح الخطا وسببية كرانجر وكانت نتائج تلك الاختبارات، ان المتغيرات الاقتصادية في الدراسة تتسمان بخاصية جذور الوحدة، وبالعلاقة تكاملية مشتركة، كما توضح النتائج ايضا وجود علاقة سببية طويلة وقصيرة الامد تتجه من الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الانفاق الحكومي مؤيدة بذلك لفرض فاجنر*.

يتضح من الدراسات السابقة اشكالية العلاقة الجدلية بين مكون واحد من مكونات الطلب الكلي والناتج، تارة تكون السببية من الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي وتارة اخرى من الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الانفاق الحكومي واحياناً تكون السببية بكلا الاتجاهين . في ظل الاعتقاد السائد بان الانفاق الحكومي يؤدي دوا رئيسا في النشاط الاقتصادي لاسيما وان الحكومة تملك قطاع النفط الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد القومي من خلال متغير الانفاق .

اولا. المعالجة المفاهيمية لمكونات الطلب الكلي* والنمو الاقتصادي

تتمثل مكونات الطلب في الاقتصاد العراقي من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص والانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكومي ومتغير صافي قيمة الصادرات وسيتم في هذه الدراسة عن توصيف لمكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) .

1. مفهوم مكونات الطلب الكلي

مكون الطلب الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومتغير صافي قيمة الصادرات (Miller, 2011, p267) .

أ. الطلب الخاص The Private Demand

يعد مكون الطلب الخاص أحد البنود الرئيسة لمكونات الطلب الكلي، فالتغيرات التي قد تحدث فيه تؤدي إلى إحداث آثار ملموسة على مستوى النشاط الاقتصادي. ويتكون من:

1. الطلب الاستهلاكي الخاص The Private Consumption Demand

يشكل الاستهلاك المكون الرئيسي في الطلب الخاص ، وان عدم تقدير موثوق للانفاق يؤدي الى حصول اخطاء خطيرة في التوقعات الاقتصادية على مستوى الطلب الكلي . ومن ثم على عملية صنع القرار، ويعد الدخل من أهم العوامل في تحديد الاستهلاك الكلي في أي مجتمع، بمعنى إذا ارتفع الدخل الكلي سيرتفع تبعاً لذلك الطلب الكلي

* كان الاقتصادي الالماني المعروف ادولف فاجنر اول من لاحظ وشخص العلاقة في عام (1892) وصاغ قانون اسماء قانون التوسع

المستمر للنشاط الاقتصادي (Bird.R.M, 1971.p1-2)

* المقصود بالطلب الحكومي (بشقيه الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكومي) اما الطلب الخاص فنقصد به مجموع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص فضلا عن صافي قيمة الصادرات اينما وردت في الدراسة القياسية.

وربما في الاجل الطويل فقط (ابد جمان، 1990، ص80)، والعوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص، فضلا عن الدخل، تغيير مستوى الأسعار، سعر الفائدة، وهناك عوامل أخرى - عدد افراد العائلة وتركيبها العمري وحجم الثروة، كما ان الازواق تؤدي دورا في الطلب الاستهلاكي وتؤثر فيه اما سلبا او ايجابيا (Miller, 2011, p267).

2. الطلب الاستثماري الخاص. The Private Investment Demand

يعد الاستثمار المحرك الديناميكي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، ويؤدي التغير في الاستثمار إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي والتوظيف (ابد جمان، 1990، ص80).

ويحدد الاستثمار النمو الاقتصادي وتسارعه، ذلك ان اتجاه النمو يرتبط بتكوين رأس المال ارتباطا وثيقا، لهذا يعد الاستثمار العنصر الحاسم في مكونات الطلب الكلي. وهناك محددات للاستثمار. منها سعر الفائدة (أبد جمان، 1990، ص80) والمحدد الآخر هو الكفاية الحدية للاستثمار والتوقعات ومستوى التكاليف (الاجور)، وتعرف الكفاية الحدية للاستثمار أو الكفاية الحدية "لرأس المال" (MEC)، بانها معدل العائد الصافي المتوقع من إضافة وحدة استثمار جديدة، مما يعني انها نسبة مئوية تعبر عن العلاقة ما بين الإيراد الذي يحققه المشروع نتيجة قيامه وبين التكاليف التي يتحملها ذلك المشروع المتمثل بسعر الفائدة .

ب. الطلب الحكومي The Government Demand

يمثل الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، احد مكونات الطلب الكلي وتبرز أهميته في رسم السياسات الاقتصادية والمالية لأي دولة، ويتكون من:

1. الطلب الاستهلاكي الحكومي. The Government Consumption Demand

يعد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على السلع والخدمات المكون الرئيس الثالث للطلب الكلي، ويتمثل في إنفاق الحكومة على السلع والخدمات النهائية، حيث يقوم القطاع العام في أي اقتصاد بإنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات سواء كان سلع انتاجية ملموسة (المدارس، المستشفيات والطرق) أو خدمات (خدمات القضاء والأمن العام) وغيرها ، وبالمقابل تقوم الحكومة بشراء أنواعا عديدة ومختلفة من السلع، تعد استثمار طويل الاجل، وتولد تياراً من المنافع عبر الزمن، وهناك مشتريات حكومية أخرى تتمثل في السلع الاستهلاكية والتي تستخدم خلال الفترة الجارية كبرامج التغذية في المدارس، وخدمات الشرطة أو شراء خدمات إنتاجية مقابل دفع أجور ومرتببات (ستانليك، 1992، ص124-126) .

2. الطلب الاستثماري الحكومي. The Government Investment Demand

يعد الانفاق الاستثماري كأحد مكونات الطلب العام ويعرف على انه " الاموال التي تنفق على السلع الرأسمالية ، او السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الاموال والسلع و الخدمات ، ويمكن ان يشمل الانفاق الاستثماري ، المشتريات مثل الاراضي والآلات ومدخلات الانتاج او في البنية التحتية ، وقد يسمى تكوين راس المال (miller, 2011, p297) .

ج. الصادرات والطلب على الاستيرادات (صافي قيمة الصادرات).

يعد صافي قيمة الصادرات مصدر من مصادر الطلب الكلي (التجميعي)، يأتي من العالم الخارجي. فعندما يكون الاقتصاد مفتوحاً سيتعرض لتدفقات خارجية وهذه التدفقات ستؤثر على الدخل والإنتاج (miller, 2011, p310).

ويمثل صافي قيمة الصادرات الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات، ويعتمد على عوامل عديدة منها السياسات التجارية المتمثلة في التعريف الجمركية، نظام الحصص والأسعار والدخول وسياسة التمويل الخارجي، ومستوى الفعاليات الاقتصادية.... الخ (miller, 2011, p310).

ان الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات، قد يكون موجباً أو سالباً أو صفراً، فعندما يكون صافي الصادرات موجب فإن الدولة تصدر سلعاً وخدمات قيمتها أكثر من قيمة ما تستورده من السلع والخدمات، وهذا يعني أن صافي قيمة الصادرات الموجب يضاف إلى الطلب التجميعي، أما عندما يقوم المجتمع باستيراد سلع وخدمات قيمتها أكثر من قيمة ما يصدر فإن قيمة صافي الصادرات تكون سالبة وهذا يعني تخفيض صافي الصادرات من الطلب التجميعي. أما عندما تتساوى قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات فإن صافي الصادرات لن يكون له تأثير على الطلب التجميعي (الانريسي، 1986، ص 340-349).

2. النمو الاقتصادي (Economic Growth)

هو زيادة في الناتج الحقيقي . ويعني زيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد . فمعدل النمو الاقتصادي يقيس نسبة الزيادة السنوية في الناتج الحقيقي (pettinger, 2015 , p2)*
وان اهم مؤشر للعرض الكلي، هو الناتج المحلي الاجمالي رغم ان العديد من الاقتصاديين يبدي عدم موافقته على اعتبار الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً للنشاط الاقتصادي ،ويعدون الناتج المحلي الاجمالي مقياس ضعيف لقياس النشاط، واصبح المؤشر الان اقل انعكاساً للأشياء التي تحدث، اذن يجب ان يكون هناك نموذج جديد للنمو*

أ. الناتج المحلي الاجمالي (GDP): Gross Domestic Product

يعرف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بأنها القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما وخلال فترة زمنية معينة* (miller, 2011, p164-165)، ويعزي الاهتمام الكبير بقياس الناتج الى كونه مؤشراً هاماً للأداء الاقتصادي ورفاهية المجتمع* .

لذلك اصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي الاجمالي تحتل مركزاً بارزاً في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الدول خاصة في حالة توافر الاحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية .

ب. طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي (GDP) .

يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي بثلاث طرق هي طريقة الناتج الصافي، طريقة الانفاق، طريقة الدخل (miller, 2011, p168 – 186)*.

* ولمعرفة المزيد التفاصيل عن النمو انظر: (خليل، 1994، ص 624-628)، و (أبجيمان، 1999، ص) .

* للاطلاع على تفاصيل المقالة على الرابط الاتي WorldEconomicForum@Davos والمنشور على [Daghir colleagues academy](http://Daghircolleaguesacademy)

* لمزيد من التفاصيل راجع: (أبجيمان، 1999، ص 39) (خليل، 1994، ص 103)

* رغم ان العديد من الاقتصاديين يبدي عدم موافقته على اعتبار الناتج الاقتصادي باعتباره مؤشر للنشاط الاقتصادي ،ويعدون انالناتج مقياس ضعيف لقياس النشاط.

يقول الاقتصاديون في دافوس *GDP a poor measure of progress, say Davos economists* ، ثلاثة من الاقتصاديين والاكاديميين الكبار في ملتقى دافوس Christine Lagarde رئيسة IMF و Joseph Stieglitz الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد و GrikBrynjolfsson الاستاذ في MIT يرون ان GDP هو وسيلة سيئة لتقييم صحة الاقتصاد الرأسمالي . ويؤكدون ان العالم بدخوله الثورة الصناعية الرابعة قد تغير، لذلك يجب ان تتغير طريقتنا في قياس التطور GDP . GDP هو تخمين لمجموع السلع والخدمات المنتجة ولكن عندما وضعه Simon Kuznets حذر بأنه ليس مقياس مناسب لقياس التنمية الاقتصادية، ولا يقيس مدى النجاح الذي نقوم به ومن الممكن ان يذهب GDP في الاتجاه المعاكس من الرفاهية. وقد اصبح المؤشر الان اقل انعكاساً للأشياء التي تحدث، اذن يجب ان يكون هناك نموذج جديد للنمو، لمزيد من الاطلاع راجع تفاصيل المقالة على الرابط الاتي WorldEconomicForum@Davos والمنشور على [Daghir colleagues academy](http://Daghircolleaguesacademy)
* لمزيد من التفاصيل راجع (miller, 2011, p168 – 186)

ثانياً: التحليل الاحصائي لمكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق .

يتناول الاطار التطبيقي للدراسة العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق ، وتناولت العديد من الدراسات التطبيقية موضوع العلاقة بين مكون من مكونات الانفاق كالأنفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي (Morris, 1973)، ولكن نتائج تلك الدراسات لم تتفق هل هنالك اثراً إيجابياً أم اثراً سلبياً في النمو الاقتصادي على شكل هذه العلاقة .

وتغطي بيانات الدراسة الحالية المدة الزمنية من العام (1990) الى العام (2014) وتم الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء وبيانات البنك المركزي العراقي وذلك لضمان الحصول على سلسلة متسقة من البيانات مع مراعاة اتساق البيانات في ضوء النظرية الاقتصادية الكلية كما تقتصر التقديرات على البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية الامر الذي اتبع في عدد من الدراسات مثل دراسة تاو سيانغان وآخرون (Xiangnan, 1999,p3) ودراسة ايغل وآخرون (Engle, 1989,p40) ايماناً منها بان تفاعل المتغيرات الاقتصادية لا يعمل خلال ربع السنة .

كما رأيت دراسة (تشار ينزا وآخرون) (charemza, 1992) ، ان استخدام البيانات الموسمية بتقدير للنماذج طويلة الامد قد يزيد من عدم اتساق تقدير المعلومات طويلة الاجل ، ومن المعلوم ان هذه التقديرات من المحتمل ان يشوبها بعض القصور الذي يحول دون تصويرها لحقيقة اداء النشاط الاقتصادي العراقي في مجال النمو الاقتصادي او مكونات الطلب على نحواً دقيق فَمِن الطبيعي ان سلسلة زمنية تغطي (25) عاماً على الاغلب انها تحوي بعض العيوب من جراء التغيرات في التعاريف وطرق القياس والتقدير ودرجة الشمول التي غالباً ما تتم عند سنة معينة غير مصحوبة بتعديل مناسب في بيانات الاعوام السابقة (السيد، 2015، ص23).

1. النموذج القياسي المستخدم في التحليل

لغرض التوصل الى هدف الدراسة الحالية والتحقق من الفرضية، وبافتراض ثبات جميع العوامل الاخرى التي تؤثر في مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي، فقد تم الاستعانة بالنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وخاصة الدراسة التي قام بها كل من (Ogbagu Matthew I . & Ekpenyong Udom I) والتركيز على اثر الانفاق الحكومي الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي (الطلب الحكومي) في النمو الاقتصادي (Matthew, 2015 , p2-20).

كما جرى تطوير النموذج في الدراسة المشار اليها اعلاه ، بإضافة الطلب الخاص، المتمثل (الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص) وصافي قيمة الصادرات لمعرفة اثرهما على الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مؤشراً يعبر عن النشاط الاقتصادي الكلي .

ان مرحلة التوصيف هي خطوة أساسية يبدأ بها الاقتصاد القياسي عند محاولة دراسة أي علاقة بين عدد من المتغيرات مستعينا بالنظرية الاقتصادية لإيجاد علاقة دالية بين متغيرين أو أكثر لنحصل على النموذج الذي يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة بصورة تطبيقية عن طريق تحويل تلك العلاقة إلى معادلات رياضية باستعمال الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات ، ان النموذج المستخدم اخذ الصيغة الآتية :

$$LnGdp = F(LnGd, B_2LnHd, B_3Lnnx) \dots \dots (1)$$

يمكن تعريف متغيرات النموذج، وان جميع المتغيرات بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية وكما يأتي:-

GDP: تعبر عن الناتج المحلي الاجمالي.

Gd: يعبر عن مكون الطلب الحكومي (الانفاق الاستهلاكي الحكومي والانفاق الاستثماري الحكومي) .

Hd: يعبر عن الطلب الخاص (ويشمل الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الاستثماري الخاص).

Nx: صافي قيمة الصادرات .

Ln: تمثل اللوغاريتم.

من المعادلة (1) يلاحظ انه تم استخدام متغيرات اضافية الى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، هذا السبب يعود الى ان الانفاق الحكومي ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر بالنمو الاقتصادي، وانما هنالك عوامل عديدة، تم اختيار اثنين منها، الطلب الخاص، وصافي قيمة الصادرات .

ان اختيار الانموذج ARDL تحديدا يعود الى المزايا التي يتمتع بها الانموذج عن غيره من النماذج القياسية وكما يأتي:-

(أ). ان الانموذج ARDL يمكن استخدامه بصرف النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت من الرتبة (0) او الرتبة (1) اي بصرف النظر عن الاستقرار (خلف، 2009، 22-22).

(ب). الانموذج ARDL يأخذ عددا كافيا من فترات الابطاء الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام (P3-15, 2005, shrestha).

(ت). يعطي الانموذج ARDL افضل النتائج للمعالم في الاجل الطويل واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (P5-25, 2005, shrestha).

(ث). من الممكن الحصول من النموذج ARDL على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط (Godfrey G. , 1998, p37-222)، حيث ان نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة .

(ح). يعد الانموذج ARDL ملائما مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة لذلك يعد النموذج من اكثر النماذج الملائمة مع العينة المستخدمة في دراستنا والبالغة 25 مشاهدة ممتدة من العام 1990-2014 .

بناء على المعادلة التي اشرنا لها سابقا (1) سوف نقدر الانموذج ARDL وفق الصيغة الآتية:-

$$\Delta \ln GDP_t = B_0 + \sum_{i=1}^p B1 \Delta \ln GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^p B2 \Delta \ln Gd_{t-1} + \sum_{i=1}^p B3 \Delta \ln Hd_{t-1} + \sum_{i=1}^p B4 \Delta \ln nx_{t-1} + \lambda_1 \ln GDP_{t-1} + \lambda_2 \ln Gd_{t-1} + \lambda_3 \ln Hd_{t-1} + \lambda_4 \ln nx_{t-1} + u_t \dots (2)$$

حيث ان:

Δ : يشير الى الفرق الاول

B_0 : الحد الثابت

$B_1 \dots B_4$: معاملات الادمد القصير

$\lambda_1 \dots \lambda_4$: تشير للعلاقة طويلة الادمد

i: اتجاه الزمن

μ_t : حد الخطأ العشوائي .

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام انموذج ((ARDL يستلزم بأربعة اجراءات . وسيجري توضيحها في تحليل نتائج الاختبار لتجنب التكرار .

2. تحليل النتائج

استخدم اختبار جذر ديكي-فولر المطور (ADF) Augmented Dicckey Fuller لاختبار وجود جذر الوحدة او الاستقرار في جميع المتغيرات التي تضمنتها المعادلة (1)، اختبار ديكي-فولر يعتبر فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة، أي انه غير مستقر، يقابل ذلك الفرضية البديلة التي تقضي، ان المتغير لا يحتوي على جذر الوحدة، أي انه مستقر.

يبين جدول (1) اختبار الاستقرار للمتغيرات بالأسعار الجارية، مكون الطلب الحكومي والخاص وصافي قيمة الصادرات والنتائج المحلي الاجمالي، وتشير هذه الاختبارات أيضا إلى أن هذه المتغيرات غير مستقرة* ولها جذر الوحدة عند المستوى ولكافة مستويات المعنوية بنسب 1% و 5% و 10% ، ولكنها مستقرة وبمعنوية عالية عند الفروق الاولى لسلاسلها الزمنية، وكانت قيم (τ) المحسوبة $(c\tau)$ اصغر من قيمتها الحرجة (الجدولية * τ) عند المستوى، سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط او بوجود حد ثابت مع اتجاه عام او بدون حد ثابت واتجاه عام ولكافة مستويات المعنوية 1% و 5% و 10%، مما يعني قبول (عدم إمكانية رفض) فرضية العدم $(H_0: \rho = 0)$ بوجود جذر الوحدة وعدم الاستقرار لهذه المتغيرات عند المستوى . ولكن عند اخذ الفرق الاول لها أصبحت السلاسل مستقرة وبمعنوية عالية عند كافة المستويات سواء كان بحد ثابت فقط او حد ثابت مع اتجاه عام او بدون حد ثابت واتجاه عام، وكانت قيم (τ) المحسوبة أعلى من قيمها الحرجة (الجدولية * τ) .

مما يعني رفضنا لفرضية العدم (H_0) وقبولنا للفرضية البديلة التي تشير إلى عدم وجود جذر الوحدة واستقرارية هذه المتغيرات عند الفرق الاول (Nelesn, 2005,p4-25)، وهذا يعني أيضا ان المتغيرات بالأسعار الجارية بالصيغة اللوغاريتمية هي متكاملة من الدرجة الاولى، نفس الدرجة اي $\ln Gd \sim 1(1)$ و $\ln GDP \sim 1(1)$ ، و $\ln Hg \sim 1(1)$ و $\ln Hx \sim 1(1)$ والجدول (1) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة .

*يقول سيد حسين عن عدم استقرار البيانات، قال لي احد اساتذتي بان البيانات غير المستقرة تشبه شخص يمشي وهو ثمل يترنح (www.HossainAcagemy)

* لمزيد من التفاصيل عن الاستقرار يرجى مراجعة (Nielsen, 2005,p1-25)

جدول (1) نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع لمكونات الطلب الكلي والناجى بالأسعار الجارية بالصيغة اللوغاريتمية في الاقتصاد العراقي للعدة (1980-2014)

	بدون حد ثابت واتجاه عام					الحد الثابت واتجاه عام					الحد الثابت					وبالأسعار الجارية
	p-valu	عند %10	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %1	قيمة (ADF)	P- valu	عند %10	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %1	قيمة (ADf)	P- قيمة	عند %10	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %1	قيمة (ADF) المحسوبة	
القرار																
غير مستقرة عند المستوى	0.999	-1.607	-1.959	-2.685	4.130	0.00	-3.261	-3.644	-4.467	-5.196	0.941	- 2.650	-3.020	- 3.808	- 0.055	LnGd
مستقرة (1-)	0.00	-1.608	-1.956	-2.669	-6.790	0.00	-3.268	-3.658	-4.498	-5.960	0.00	-2.650	-3.020	- 3.808	- 6.174	LnGd
غير مستقرة عند المستوى	0.953	-1.608	- 1.955	- 2.664	1.378	0.258	- 3.243	- 3.612	- 4.394	-2.663	0.075	-2.635	- 2.991	- 3.737	- 2.780	Ln(GDP)
مستقرة (1-)	0.00	-1.608	-1.956	-2.669	-4.760	0.00	-3.248	-3.622	-4.416	-6.068	0.00	-2.638	-2.998	-3.752	- 5.397	Ln(GDP)
غير مستقرة عند المستوى	0.047	-1.608	-1.955	-2.664	-1.983	0.056	-3.243	-3.612	-4.394	-3.551	0.095	-2.635	-2.991	-3.737	-2.658	lnnx
مستقرة (1-)	0.00	-1.608	-1.957	-2.674	-4.689	0.00	-3.254	-3.632	-4.440	-4.501	0.00	-2.642	-3.004	-3.769	-4.597	lnnx
غير مستقرة عند المستوى	0.969	-1.608	-1.957	-2.674	1.608	0.914	-3.268	-3.658	-4.498	-1.038	0.118	-2.642	-3.004	-3.769	-2.546	Ln Hd
مستقرة (1-)	0.016	-1.607	-1.958	-2.679	-2.465	0.00	-3.254	-3.632	-4.440	-8.356	0.00	-2.642	-3.004	-3.769	-7.182	Ln Hd

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي 9-Views (2016) و البيانات المعتمدة من قبل وزارة التخطيط العراقية الملحق (1) .

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستلزم أربعة إجراءات .
أ. الاجراء الاول. اختيار فترات الابطاء .

لاختيار فترة الابطاء الملائمة لكل الانموذج وذلك باستخدام انحدار ذاتي لكل المتغيرات ولفتره ابطاء واحدة تلو الاخرى لحين الحصول الى الانموذج الذي يحقق افضل المعايير واختيار الانموذج (FPE,H-Q,SC,AIC) فقد تم استعمال البرنامج الاحصائي Eviwes-9 وتم الحصول على نتائج التقدير الآتية: كانت نتائج التقدير كما هي موضحة في الجدول (2) كما ياتي:

جدول (2) معايير اختيار فترة الابطاء المثلى لانموذج (UECM)

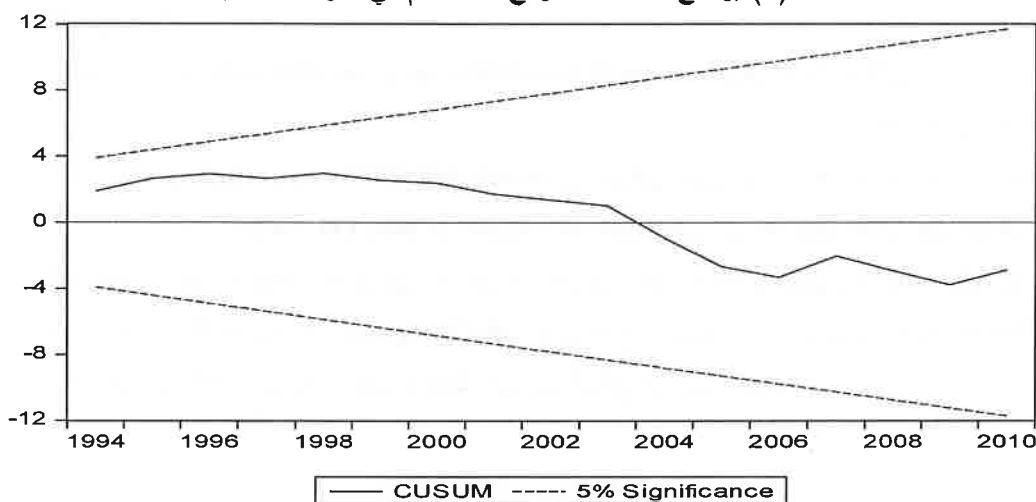
H-Q	SC	AIC	FPE	Lag
16.38186	16.52967	16.33219	145.6056	0
15.26477	16.00383	15.01645	40.17079	1
14.89014*	16.55499	14.77769*	36.68850 ¹	2

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال البرنامج الاحصائي الجاهز eviews-9

يلاحظ من النتائج اعلاه ان فترة الابطاء الملائمة هي فترتان (Lag=2) حسب المعايير (FPE,AIC,SC,H-Q)، ولجميع المتغيرات سوية.

كما ان الشكلين الآتيين يوضحان مدى ملائمة الانموذج المستخدم مع الدراسة الحالية.

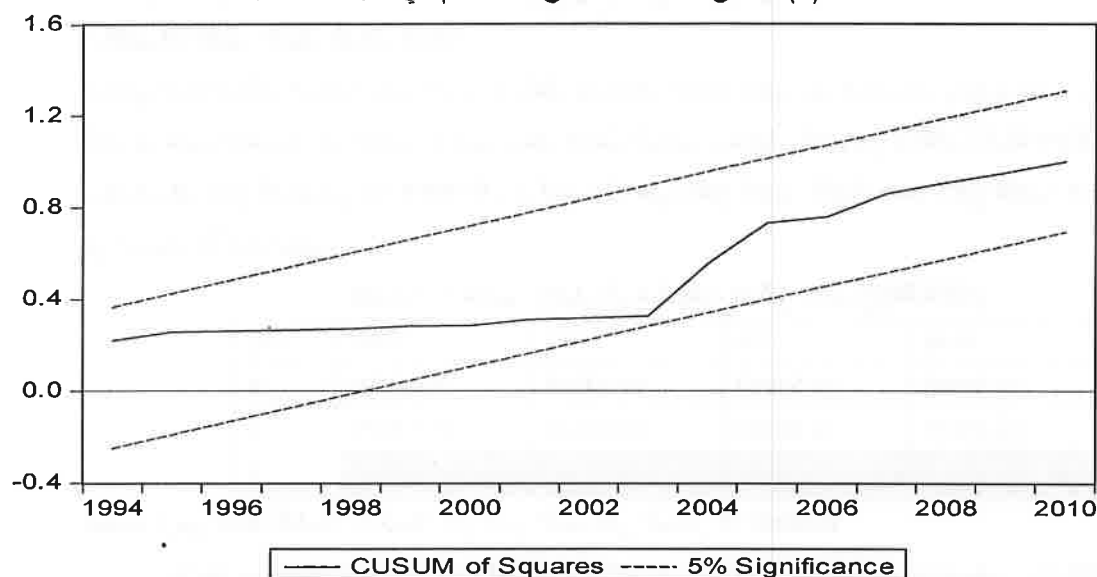
شكل (2) يوضح ملائمة الانموذج المستخدم في الدراسة الحالية



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Views -9 (2016)

¹ تمثل الارقام وعليها علامة (*) اقل القيم والتي تعتبر مؤشراً عن ملائمة فترة الابطاء .

شكل (3) يوضح ملامحة الانموذج المستخدم في الدراسة الحالية



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Views -9 (2016)

ملاحظة: الخط الاحمر يشير الى القيم الحرجة ولون الخط الازرق يشير الى منحني البواقي وعندما يكون ضمن الحدود الحمراء، أي بمعنى لا توجد ارتباط تسلسلي بين البواقي في اختبار Cusum of Squares عند مستوى اقل من 5%.

تقضي فرضية العدم القائلة بعدم وجود serial correlation بين البواقي تتمثل كالآتي: $H_0: a_1 = a_2 = \dots = 0$
 $a_{k+1} \neq 0 H_1: a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq$

مقابل الفرضية البديلة: وجود serial correlation بين البواقي، حيث ان $a_1 = a_2 = \dots$ تمثل المعاملات. ويتبين من الجداول (3) و(4) ان الانموذج المستخدم خالي من الارتباط الذاتي بين البواقي، إذ تقضي فرضية العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي اما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي، اذا كانت قيمة P-value معنوية عند مستوى 5% لذلك تشير نتائج الاختبار الى عدم معنوية قيمة Q-statistics مما يعني اننا سنقبل فرضية العدم، اي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي او حدود الخطأ.

جدول (3) يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 05/05/16 Time: 20:01						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 24						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. **.	. **.	1	0.324	0.324	2.8522	0.091
. .	. .	2	0.057	-0.053	2.9455	0.229
. * .	. * .	3	-0.096	-0.111	3.2218	0.359
. ** .	. ** .	4	-0.307	-0.270	6.1589	0.188
. * .	. *.	5	-0.113	0.083	6.5778	0.254
. * .	. * .	6	-0.094	-0.091	6.8821	0.332
. .	. .	7	-0.064	-0.062	7.0342	0.425
. * .	. ** .	8	-0.129	-0.215	7.6816	0.465
. * .	. .	9	-0.107	-0.025	8.1550	0.519
. * .	. * .	10	-0.115	-0.153	8.7477	0.556
. .	. .	11	-0.052	-0.037	8.8797	0.633
. .	. * .	12	0.043	-0.069	8.9775	0.705

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي 9-Views (2016)

جدول (4) يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.157891	Prob. F(2,18)	0.3365
Obs*R-squared	2.735744	Prob. Chi-Square(2)	0.2546

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي 9-Views (2016)

ب. الاجراء الثاني

يتمثل في تقدير أنموذج (ARDL)، المعادلة (4) ولفترة إبطاء واحدة (Lah=1) لجميع المتغيرات وبالتعويض في المعادلة المشار إليها وباستعمال البرنامج الإحصائي كانت نتائج التقدير كما موضحة في الجدول (5) .

جدول (5) تقديرات نموذج ARDL للمؤشرات الإحصائية للعلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي

المؤشرات الإحصائية				
F	10.585	AIC	2.761101	
R ²	0.860	SC	3.15939	
$\bar{R}^2$	0.779	H-Q	2.838852	
		D.W	2.209	
Prop(f-statistic)			0.00	

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي الجاهز 9-views

يبين الجدول (5) نتائج تقدير الانموذج والحصول على المؤشرات الاحصائية والتي هي اصغر قيم لمؤشرات (AIC, Sc, H-Q)، ويبين مؤشر القوة التفسيرية ويساوي (0.860) والتي توضح قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير (86%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وان نسبة (14%) تعود لمتغيرات اخرى لم يتضمنها الانموذج، كما ان الجدول (5) يوضح ان الانموذج معنوي كما يبين الجدول (6) التكامل بين المتغيرات والمرونة الجزئية للمدة القصيرة والطويلة الامد:

جدول (6) يوضح صيغة التكامل المشترك والمرونة الجزئية في الفترة القصيرة والطويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LNGDP				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 2)				
Date: 8/5/2016 Time: 23:12				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 22				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGd)	1.294523	0.250079	5.176468	0.0001
D(LNHd)	0.346753	0.192716	1.799297	0.0936
D(LNNX)	0.060500	0.033102	1.827651	0.0890
D(LNNX(-1))	0.039193	0.027539	1.423185	0.1766
CointEq(-1)	-0.964360	0.148606	-6.489375	0.0000
(CointEq = LNGDP - (1.3424*LNGOVD + 0.0881*LNHOSED + 0.0117*LNNX+ (-4.8417				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGd	1.342365	0.277792	4.832265	0.0003
LNHd	0.088053	0.284714	0.309270	0.7617
LNNX	0.011747	0.035555	0.330389	0.7460
C	-4.841743	3.750444	-1.290979	0.2176

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال البرنامج الاحصائي الجاهز 9-views

يبين الجدول (6) ان معامل تصحيح الخطأ $[CoinEq(-1)]$ هو معنوي احصائي مع الاشارة السالبة المتوقعة له وهذا يشير ضمناً الى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات، ان المعلمة $[CoinEq(-1)]$ هي تساوي (-0.96436) والتي تعني ان الانحرافات من النمو الاقتصادي طويل الامد قد صحح بمعدل (-0.964) بين فترتين من الزمن وهذا يشير الحصول على تعديل النظام نحو التوازن طويل الامد بسرعة 96.4% بالمئة، اي ان التعديل سريع جداً نسبياً اي بمعنى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات ضمن النموذج. وبعبارة اخرى ان مكونات الطلب الكلي لعبت دوراً مهماً في تحفيز النمو في العراق خلال المدة (1990-2014) لهذا السبب فان فرضية العدم تعتبر غير مقبولة هنا وقبول الفرضية البديلة والتي تعني ان مكونات الطلب الكلي وخاصة الطلب الحكومي تعتبر عامل مهم في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق فستدل من نتائج التقدير ما يأتي :-

(1). وجود اثر موجب ومعنوي للأنفاق الحكومي في الادمد القصير حيث كانت قيمة المرونة الجزئية للطلب الحكومي (1.294) مما يعني ان زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 100% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة (129.4%)، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الكينزية، اذ ان زيادة الطلب الحكومي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

(2). وجود اثر سالب ومعنوي للطلب الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال الادمد الطويل، حيث بلغت المرونة الجزئية للطلب الحكومي (-1.342) وهذا يعني ان زيادة الطلب الحكومي بنسبة 100% تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة (134.2%) وهذا يتعارض مع ما ذهب اليه النظرية الاقتصادية، مما يعني ان النمو يضمحل نتيجة زيادة الطلب الحكومي بسبب ان الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي غير مرن ومعتل بسبب توقف معظم النشاطات الانتاجية وان الإيرادات النفطية تعوض النقص في اشباع الطلب المحلي .

(3). قلة الاثر للمتغيرات الاخرى (الطلب الخاص، وصافي قيمة الصادرات) المفسرة للناتج المحلي الاجمالي في الادمد القصير، حيث كانت المعاملات موجبة ولكن غير معنوية ، كما تبين ايضا قلة اثرها في الادمد الطويل ويعود ذلك للأسباب الاتية :

(أ). الاقتصاد ريعي ويعتمد على الموارد النفطية كمصدر وحيد لرفد الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

(ب). عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي بل لتعطل هذا الجهاز .

(ج). ضعف الاستثمار وعدم تمكنه من خلق طاقات انتاجية جديدة .

(د). ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة في خلق بيئة مناسبة تساعد في تنويع مصادر الدخل.

ج. الاجراء الثالث

نقضي فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات والتي تتمثل بالاتي:

$$H_0: a_1 = a_2 = \dots = 0$$

$$a_{k+1} \neq 0 H_1: a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq$$

مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث ان $a_1 = a_2 = \dots$ تمثل معاملات المتغيرات

المبطنة لفترة واحدة . والجدول (7) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار WALD - احصاءه F

جدول (7) يوضح اختبار - احصاءه F - نموذج (ARDL)

النتيجة	P-VALUE	احصاءه F-WALD	العلاقة الدالية
وجود تكامل مشترك	0.00	7.406308	FLGDP(LnGd, LNHD, lnnx)
القيمة الحرجة (الجدولية) لاحصاءه F عند K=2			
قيمة الحد الاعلى	1(1)	قيمة الحد الادنى	مستوى المعنوية
		1(0)	
	3.77	2.72	10%
	4.35	3.23	5%
	4.89	3.69	2.5%
	5.61	4.29	1%

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال البرنامج الاحصائي الجاهز 9-views

k=3, تمثل عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج الاصلي . قيمة F تم حسابها وفقاً للمعادلة (1)

د. الاجراء الرابع

من مقارنة القيمة المحتسبة لاحصائه -F في الجدول (7) مع القيم الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran et al.2001) في حالة وجود حد ثابت فقط نجد ان القيمة المحسوبة لـ F (7.406308) (اكبر من القيمة الجدولية) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وبمستوى معنوية (1% ، 2.5% ، 5% ، 10%) مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الحالية .

يتضح من اجراء اختبار التكامل المشترك طبقاً لمنهج ARDL للمتغيرات بالرغم من عدم استقرارية جميع المتغيرات عند المستوى او متكاملة من رتبة واحدة، تبين وجود تكامل مشترك بينهما (علاقة توازنية) على المدى الطويل ولكن العلاقة بين المتغيرات ضعيفة وغير معنوية لبعضها (الطلب الخاص، وصافي قيمة الصادرات) ويلاحظ ذلك من معلمات الالامد الطويل، كما تمكنا من استخراج العلاقات التوازنية قصيرة الالامد من خلال استخدام انموذج (ARDL) عن طريق معاملات المتغيرات المستقلة عند الفرق الاول ولكنها لم تظهر معنوية في الالامد القصير بين مكون الطلب الخاص وصافي قيمة الصادرات مع الناتج المحلي الاجمالي.

ثم نقوم باختبار سببية كرانجر بين مكونات الطلب الكلي مع Gdp وكما ياتي:

1. وجود علاقة سببية في الفترة الزمنية التباطئية الاولى من الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الطلب الخاص حيث كانت $f(7.70803)$ وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تؤدي الى زيادة الطلب الخاص وهي تتفق مع فرضية كرانجر وهناك علاقة سببية متجهه من الطلب الحكومي باتجاه الطلب الخاص حيث كانت قيمة $f(7.13802)$ وبمعنوية (0.014) مما يعني ان زيادة الطلب الحكومي يكون سببا الى زيادة الطلب الخاص وهذا متوقع ويتوافق مع المنطق الاقتصادي حيث ان الانفاق الحكومي يكون في معظمه اجور ورواتب ويعني ذلك زيادة مستوى الدخل للقطاع الخاص ومن ثم زيادة انفاقه .

2. لم تثبت ان هناك سببية تتجه من الطلب الحكومي باتجاه الناتج المحلي الاجمالي (GDP) أي بمعنى اخر ليس هناك سببية تتوافق مع الفرض الكينزي.

3. لم تثبت اختبارات السببية ان هناك اتجاه سببيا من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) باتجاه الطلب الحكومي أي ليس هناك سببية تتوافق مع فرضية فاجنر أي بمعنى ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لم تكن سببا لزيادة الانفاق الحكومي، والجدول (9) يبين نتائج اختبار السببية .

جدول رقم (7) نتائج اختبار السببية بين الناتج (GDP) ومتغيرات الدراسة الأخرى

القرار	p-values مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة	عدد فترات التباطئ	اتجاه السببية الفرضية H0: لا توجد سببية
H0 قبول	0.119	2.63707	1	$L nGDP \leftarrow L n Gd$
H0 قبول	0.209	1.67289	1	$L n Gd \leftarrow L n GDP$
H0 قبول	0.4220	0.67058	1	$L n GDP \leftarrow L n Hd$
H0 رفض	0.011	7.70803	1	$L n Hd \leftarrow L n GDP$
H0 قبول	0.286	1.19425	1	$L n Gd \leftarrow L n Hd$
H0 رفض	0.014	7.13802	1	$L n Hd \leftarrow L n Gd$
H0 قبول	0.106	2.54070	2	$L nGDP \leftarrow L n Gd$
H0 قبول	0.423	0.90284	2	$L n Gd \leftarrow L n GDP$
H0 قبول	0.063	3.2257	2	$L n GDP \leftarrow L n Hd$
H0 قبول	0.289	1.32766	2	$L n Hd \leftarrow L n GDP$
H0 قبول	0.051	3.52563	2	$L n Gd \leftarrow L n Hd$
H0 قبول	0.137	2.22355	2	$L n Hd \leftarrow L n Gd$

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج 9 Eviews لسنة 2016 بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ثالثاً. النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. من اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الحالية باستخدام اختبار جذر الوحدة ديكي فولر (ADF)، تم التوصل الى عدم استقرار جميع المتغيرات عند المستوى (0)1، واتضح ان جميع المتغيرات (GDP، الطلب الخاص، الطلب الحكومي، صافي قيمة الصادرات) بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغارتمية مستقرة عند الفرق الاول (1)1 ولا توجد متغيرات كاملة من الرتبة الثانية (2)1 ومن ثم يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL .
2. من اجراء اختبار التكامل المشترك طبقاً لمنهج ARDL للمتغيرات بالرغم من عدم استقرارية جميع المتغيرات عند المستوى او متكاملة من رتبة واحدة تبين وجود تكامل مشترك بينها (علاقة توازنية) على المدى البعيد وحسب اختبار (WALD – TEST)، كما ان هنالك علاقات توازنية قصيرة الامد من خلال استخدام نموذج (ARDL) عن طريق معاملات المتغيرات المستقلة.
3. وجود اثر موجب ومعنوي من قبل الانفاق الحكومي في الامد القصير حيث كانت قيمة المرونة الجزئية للإنفاق الحكومي (1.294) مما يعني ان زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 100% تؤدي الى زيادة الناتج بنسبة (129.4%)، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الكينزية، اذ ان زيادة الطلب الحكومي تؤدي الى زيادة GDP .
4. وجود اثر سالب ومعنوي للطلب الحكومي على GDP خلال الامد الطويل، حيث بلغت المرونة الجزئية للطلب الحكومي (-1.342) وهذا يعني ان زيادة الطلب الحكومي بنسبة 100% تؤدي الى انخفاض GDP بنسبة (134.2%) وهذا يتعارض مع ما ذهب اليه النظرية الاقتصادية، مما يعني ان النمو يضمحل نتيجة زيادة الطلب الحكومي بسبب ان الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي غير مرن ومعتل بسبب توقف معظم النشاطات الانتاجية وان الإيرادات النفطية تعوض النقص في اشباع الطلب المحلي عبر الاستيرادات .

قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)

5. قلة الأثر المتغيرات الأخرى (الطلب الخاص، وصافي قيمة الصادرات) المفسرة للـ GDP في الامد القصير، حيث كانت المعاملات رغم انها موجبة ولكنها غير معنوية وضعيفة التأثير على المتغير التابع (GDP) كما تبين أيضا قلة أثرها في الامد الطويل، كون الاقتصاد العراقي ريعي ويعتمد على الموارد النفطية بنسبة كبيرة وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وضعف الاستثمارات، وضعف السياسات الاقتصادية المتبعة في خلق بيئة مناسبة تساعد في تنويع مصادر الدخل .

الملحق (1) مكونات الاتفاق الكلي والناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية) في العراق للمدة (1990-2014)

السنوات	الطلب الخاص (بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية)	الطلب الحكومي (بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية)	صافي قيمة الصادرات (بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية)	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية وبالصيغة اللوغاريتمية)
1990	12.89193586	14.56363	7.321188557	10.93978
1991	13.64853229	14.96737	-8.544419178	11.19539
1992	15.62748221	14.97785	8.549273085	13.89019
1993	14.90180023	14.39218	-7.143617603	14.93264
1994	14.51403376	15.97042	-8.45914026	16.56962
1995	15.88880915	15.31713	-6.530877628	17.97192
1996	15.90134773	15.3827	-8.624791202	17.96243
1997	17.67265376	15.71454	14.99290599	18.40096
1998	17.84828829	15.22569	15.21025958	18.74076
1999	17.98935114	16.53199	15.58082851	19.49408
2000	18.06667526	16.72706	16.38745004	19.81868
2001	18.24546603	16.89456	14.25770867	19.64764
2002	18.42753565	16.47406	15.98683642	19.64809
2003	18.76350251	15.65766	19.14454241	19.14155
2004	16.85476385	16.87252	-15.22526482	17.45464
2005	19.44448375	17.16651	-15.46065629	20.09565
2006	19.69597605	17.22847	19.92673219	20.50585
2007	17.61155681	17.20738	19.98962502	20.6612
2008	20.0190375	17.65293	20.42490807	20.98449
2009	18.07069674	17.50595	11.90104093	18.52215
2010	18.14471315	17.7767	15.972845	21.03845
2011	20.47373342	17.99839	17.40497777	21.33423
2012	18.48296898	18.08119	20.77920905	21.49712
2013	18.55536998	18.36394	20.73245745	21.60499
2014	18.57973932	18.12955	20.67976938	21.53318

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على احصاءات وزارة التخطيط العراقية والجهاز المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة للمدة (1990-2014).

المصادر العربية

- ابد جمان، مايكل، (1988)، الاقتصاد الكلي ، النظرية و السياسة ،ترجمة وتعريب د. محمد إبراهيم منصور، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع .
- خليل، سامي (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الاساسية، الكويت .
- الدباغ، أسامة بشير و عبد الجبار، أثيل (2003)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع .
- الادريسي، عبد السلام ياسين، (1984)، التحليل الاقتصادي الكلي، رقم الايداع في المكتبة الوطنية في بغداد 703 لسنة 1986 ، مطبعة جامعة البصرة .
- ستانليك، (1992)، مقدمة في الاقتصاد الكلي ،ترجمة عزيز، محمد، بو سدره، فتحي، بنغازي: جامعة قاريونس .
- السيد، زينب توفيق، (2015) ،عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي :الحالة المصرية نموذجاً، بحث منشور في مركز دراسات الوحدة العربية .
- الغالبي، كريم سالم حسين، (2011)، الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (wagners law) في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي ، بحث منشور، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون .
- عطية، عبدالقادر محمد، مقلد، رمضان محمد، (2005)، النظرية الاقتصادية الكلية ،جامعة الإسكندرية: كلية التجارة قسم الاقتصاد .
- عبدالسلام، علي عطية، بو سدره، فتحي، (1987)، الاقتصاد الكلي، بنغازي: دار الكتب الوطنية .
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012-IHSES .

المصادر الأجنبية

- Al-Hakami , Ali Othman,(2002) , time – series Analysis of the Relationship between Government expend detour and GDP in the kingdom of Saudi Arabia J. king soud Unv . voi , 14 , Admin . sa.(2).
- Akitoby , Bernardino et al (2006) , pubic spending voracity , and wagners law in dev European journal of political economy 22.
- Dhawan , Biswal , B.,U and Lee , H.y.(1999).” Testing Wagner versus Keynes using disaggregated public expenditure data for Canada Applied Econo,ics , 31.
- sideris ,Dimitrios , (2006) , wagners law in I gTH centry Greece: a co integration and causality analysis unv . compns , 451 10 ioannina Greece10.
- Dogan, Ergun , Tang, Tuck , (2006) , Government expend and national Income: causality test for five south east Asian countries , international business and economics research journal – v.5.n.i 05 Malaysia .
- Al-Fairs , A.F(2002) , Pupil expenditure and economic Growth in the Gulf cooperatives council countries , Applied Economics , 34,1187-1193.
- Mishkin, Frederic S,(2012),Macroeconomic policy and Practice, Columbia University, The Pearson Series in Economics, e-mail at .
- Gerrard, W J & Godfrey, L G, (1998), "Diagnostic Checks for Single-Equation Error-Correction and Autoregressive Distributed Lag Models," TheManchester School of Economic & Social Studies, Blackwell Publishing, vol. 66(2) .
- Heino Bohn Nielsen,(2005) Non-Stationary Time Series and Unit Root Tests .
- Jodylyn . M.Quijno , (2005), Causality and Deter minata of Government spending and Economic Growth: the Philippine experience 1980-2004, university of san to Tomas , manila , Philippine.

- Kenneth . J ARRow , B . Douglas Bernheim , martin s. Feldstein Daniel L. Mcfadden , James M.poterba , and Robert M.Solow ,(1997), 100 years of the American economic review; the top 20 articles .
- shrestha , B . min ,(2005) ARDL Modelling Approach to Testing the Financial Liberalization Hypothesis.
- Nwabueze Joy chioma ,(2009) “ Causal relationship between gross domestic product and personal consumption expenditure of Nigeria .
- Matthew I ,Ogbagu. & Udom I, Ekpenyong. , Estimating The Impact The Components Of Public Expenditure On Economic Growth In Nigeria (A Bound Testing Approach) .
- Engle , el al , (1989) ((Merging Short and long –run Forecasts: An Application of Seasonal Co-integration to Monthly Electricity Sales Fore casting)) Journal of Econometrics , no. 40.
- Miller, Roger LeRoy,(2012),Economics Today, THE MACRO VIEW, Research Professor of Economics University of Texas–Arlington, Sixteenth Edition, email at www.pearsoned.com/legal/permissions.htm.
- Solow, Robert M.,(1956), A Contribution to the Theory of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, The MIT Press.
- verma , Satish , arora, Rahul , (2010) ; dose the indian economy support wagners law ? an econometric analysis , Eurasian journal of business and economists , (Punjab), India.
- Gianni, stalla kara , el al , (1999), Testing wagners law for the European union Economies , the journal of Applied Business research . v.18 na.
- Sinha , Dipendra , (2007) , Dose the wagners law hold for Thailand ? a time series study , munich personal repec archive . no2560 , posted (MPRA) 07.
- Xiangnan , Tao and K. Zestos, George, (1999), ((Sources of economic growth in Japan and korea; causality tests)) Journal of international economic studies ,No .3
- Pettinger , Tejvan,(2015) What effect do interest rates have on wages, [September 8, labour markets , WWW.Economics Help .](#)
- W.Wojciech, Charemza and Derek F. Deadman ,(1992), New Direction in Econometric Practice (London: Edward Elgar) .
- World Economic Forum @Davos والمنشور على Daghir colleagues academy.